



المبادئ المحاسبية

تغطي المبادئ المحاسبية مجالات واسعة في العملية المحاسبية. ومن هذه المبادئ:

مبدأ التكلفة التاريخية

يتم قياس تكلفة الأصول بمقدار التضحيات الاقتصادية أو المبالغ التي دفعتها المنشأة فعلاً لاقتناء هذه الأصول وبالقيم المثبتة بها فعلاً في واقع الوثائق والمستندات المؤيدة، وإن ما يطرأ على قيم تلك الأصول من تغير بعد تاريخ اقتنائها فيتم تجاهله من قبل المحاسبين. ومهما تغيرت أسعار الموجودات المشتراة بعد عملية الشراء وتسجيلها في السجلات المحاسبية، فإن المحاسب لا يغير القيمة التي سجلت فيها العملية أساساً.

ويشار إلى ذلك عادة بالقاعدة الذهبية أو بالتكلفة التاريخية.

مبدأ الفترة المالية

أي تقسيم عمر المشروع إلى فترات دورية متساوية.

واصطلح على اعتبارها سنة ميلادية، حيث يتم في نهايتها إعداد قوائم مالية للمنشأة تبين نتيجة أعمالها خلال تلك الفترة، وكذلك مركزها المالي.

مبدأ الموضوعية

يجب الاعتماد على القرائن والأدلة الموضوعية في إثبات العمليات المالية في السجلات المحاسبية، وذلك من خلال المستندات المؤيدة: القبض والاستلام والتسليم، ويقضي هذا المبدأ التحقق الفعلي من مجموع قيمة وعدد الأصول خلال عملية الجرد المادي.

مبدأ تحقق الإيراد

وفقاً لهذا المبدأ، لا بد من وجود واقعة أو حدث يمكن الاعتماد عليه كدليل مادي لتحقيق أو اكتساب الإيراد، وذلك ليكون بالإمكان الاعتراف بهذا الإيراد في الدفاتر المحاسبية. ويقصد بالدليل المادي بيع البضاعة، أو تأدية الخدمة للغير فعلاً مع بعض الحالات الاستثنائية المتعلقة بنشاط المقاولات أو المبيعات بالتقسيط أو الاتفاق على تحديد مسبق لثمن البيع بمجرد الإنتاج وليس عند البيع.

مبدأ الاستحقاق

يقوم هذا المبدأ على تحميل السنة المالية بما يخصها من مصاريف محدثة أو مُنفّدة أو إيرادات محققة أو مكتسبة لذات الفترة التي حدثت فيها المصاريف، بغض النظر عما تم دفعه من نقدية لقاء تلك المصاريف أو قبضه نقدًا لقاء تلك الإيرادات.

مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات

أي أن يتم مقابلة المصاريف المُنفّدة فعلاً خلال فترة محددة مع الإيرادات التي تحققت خلال الفترة نفسها، وذلك للوصول إلى نتيجة الأعمال الخدمية أو العملية التجارية المتمثلة بالربح عندما تكون الإيرادات قد تجاوزت المصاريف، أو المتمثلة بالخسارة عندما تكون المصاريف قد تجاوزت الإيرادات.

مبدأ الإفصاح الشامل (الكامل)

يقضي هذا المبدأ على أن تُظهر القوائم المالية التي تصدرها المنشأة الوضع المالي الحقيقي بعدالة ووضوح، وذلك لخدمة متخذي القرارات الذين يستفيدون من تلك القوائم المالية.

مبدأ الأهمية النسبية

وهو أن يتم الإفصاح عن بنود المعلومات المحاسبية في القوائم المالية مندمجة أو منفصلة وفقاً لحجم أو قيمة البند في القوائم المالية.

مبدأ الثبات

يعني أن تستمر المنشأة في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً وغيرها من السياسات المحاسبية ذات الصلة على مدار الفترات المالية المتتالية. وفي حال وجود ضرورة للخروج عن هذا المبدأ، لابد من تبرير هذا التغيير، وبيان أسبابه، وأثره المالي على القوائم المالية.

مبدأ الحيطة والحذر

يقضي هذا المبدأ بأن يكون المحاسب متحفظاً في قياس الربح المحتمل الوقوع، وذلك بقصد جعل قياس الربح أكثر موضوعية، بحيث لا يسجل المحاسب في الدفاتر المحاسبية الربح المحتمل، بل يسجل فقط الربح المحقق فعلاً. من جهة أخرى، يقوم المحاسب بإثبات وتسجيل الخسائر أيًا كانت درجة احتمال تحققها.

نظرية القيد المفرد

يهتم هذا النظام بطرف واحد من العملية المالية، وهو الطرف الذي تحتاجه المنشأة. ويستخدم في المنشآت الصغيرة. ورغم بساطة استخدامه وسهولة تطبيقه، فإنه لا يصلح للاستخدام في المنشآت المتوسطة والكبيرة.

يقوم هذا النظام بتسجيل عمليات المدينين والدائنين فقط. ويتم استخراج نتائج الاعمال بموجبه من خلال رأس المال بين تاريخين، مع الاخذ بالاعتبار مسحوبات صاحب المنشأة وتعديلات رأس المال.

والفرق بين نتائج الأعمال وحقوق الملكية كما يلي:

نتائج الاعمال للفترة = رأس المال آخر الفترة - (رأس المال اول الفترة +
الاضافات على رأس المال - تخفيضات رأس المال - المسحوبات الشخصية)

بينما

**حقوق الملكية في المركز المالي = رأس المال في اول الفترة + الاضافات على رأس
المال - تخفيضات رأس المال - مسحوبات شخصية ± نتائج الاعمال**

نظرية القيد المزدوج ومسك الدفاتر

لقد اتى نظام القيد المزدوج تلبية للحاجات الاجتماعية المتزايدة، بعد ان ظهر عجز نظام القيد المنفرد في استيعاب التطور الاقتصادي والعمليات المالية المتعددة، وعجزه عن تقديم معلومات محاسبية شاملة وتحليلية عن أوجه استخدام الموارد الاقتصادية للمنشأة، وضعف الرقابة والضبط الداخلي عليها.

يقوم نظام القيد المزدوج على افتراض الشخصية المعنوية للمنشأة عن شخصية مالكيها، وبموجبه يكون لكل عملية مالية طرفان الاول مدين والثاني دائن متساويان بالقيمة، ومختلفان بالاشارة الجبرية.

قواعد القيد المزدوج

- لكل عملية مالية طرفان: مدين ودائن
- يُجعل الحساب الآخذ قيماً أو المُستلم قيماً أو الداخلة عليه قيماً مدينًا، والحساب المعطي أو المسلم قيماً دائنًا
- لا بد لكل حساب مدين من حساب دائن أو أكثر يقابله، ولا بد لكل حساب دائن من حساب مدين أو أكثر يقابله أيضاً
- تكون الحسابات الشخصية مدينة بما تأخذ، ودائنة بما تعطي
- تكون الحسابات الحقيقية مدينة بما دخل عليها من قيم أو بما زادت منها، ودائنة بما يخرج منها من قيم إذا نقصت
- تجعل الحسابات الوهمية المصروفات مدينة بما صرف عليها وبما اخذه حسابها من قيم
- تجعل الإيرادات دائنة بما دخل عليها من قيم أو بما زاد حسابها منها

المعادلة المحاسبية

تتألف المعادلة المحاسبية أو ما يُدعى بالمعادلة الميزانية من بنود الأصول (أو الموجودات الثابتة أو المتداولة) والديون للغير (أو المطالب للغير) وحقوق الملكية.

ويمكننا عرض المعادلة المحاسبية وفق التالي:

$$\text{الموجودات} = \text{الديون للغير} + \text{رأس المال}$$

مثال:

أسس التاجر أحمد مشروعاً لتعليم قيادة السيارات حيث يحصل المتدرب على إجازة سوق خاصة أو عامة لقاء رسوم وتدريب. بلغ رأس المال المخصص لهذا المشروع الخدمي \$ 50,000 وضعه في المصرف التجاري.

وفي نهاية السنة المالية أظهرت سجلاته البيانات التالية: مبنى بقيمة \$100,000، نقدية في الصندوق \$150,000، دائنون \$125,000.

المطلوب

بيان معادلة الميزانية في بداية السنة المالية وفي نهايتها.

الحل

$50,000 = 50,000$	معادلة الميزانية في بداية السنة المالية
$125,000 + 125,000 = 250,000$ أو $100,000 + 150,000 = 125,000 + 125,000$	معادلة الميزانية في نهاية السنة المالية

والمشروع قد حقق ربحاً مقداره \$75,000

الصفقات

الصفقات هي العمليات التي يقوم بها التاجر أو المنشأة مع الغير، وذلك لقاء خدمات أو سلع وبضائع يقدمها التاجر أو المنشأة لهم. ولا تعتبر الصفقة أو العملية التجارية أو الخدمية ملزمة للطرفين المدين والدائن ما لم يكن لها أثر مالي من دفع أو صرف أو قبض أو استلام مادي أو تسليم مادي للخدمة أو السلعة موضوع الاتفاق بينهما.

الوثائق

الوثائق هي المستندات التي تتمثل بالفواتير والإشعارات المدينة والإشعارات الدائنة ومستندات القبض والصرف والدفع. وتعتبر هذه الوثائق دليل مادي تُبرز عند حدوث منازعات بين الفرقاء والأطراف ذات الصلة بالصفقة أو العملية التجارية أو الخدمية. كما تعتبر مصدراً رئيسياً للقيد في السجلات والدفاتر المحاسبية.

قياس الدخل

قياس الدخل هو قيمة السلعة أو الخدمات المقدمة خلال فترة زمنية معينة. فعندما تقدم المنشأة خدمات إلى عملائها أو تسلمهم سلعة، فإنها تحصل على نقدية فوراً، أو ينشأ لها حق على العملاء سوف يُحصل ويتحول إلى نقدية خلال فترة قصيرة، ولذلك فإن إيراد فترة معينة يجب أن تتساوى مع التدفق النقدي مضافاً إليه المبالغ قيد التحصيل الناتجة عن مبيعات تمت خلال تلك الفترة.

ويُعد مقدار الإيراد مقياساً لقيم الأصول التي تم الحصول عليها من الزبون أو العميل. ويؤدي الإيراد إلى زيادة في حقوق الملكية، كما يؤدي كل من التدفق النقدي الداخل والمبالغ قيد التحصيل من العملاء إلى زيادة إجمالي أصول المنشأة.

تستخدم مصطلحات مختلفة لوصف أنواع الإيرادات المختلفة، مثل:

العمولات المكتسبة

تطلق على إيراد المكتب عن طريق مكتب الخدمات العقارية.

الأتعاب

تطلق على الإيراد المكتسب في المهن الحرة كالمحاسبين القانونيين والمحامين والأطباء.

المبيعات

تطلق على وصف حساب الإيراد الرئيسي في الوحدات الاقتصادية أو المنشآت الفردية التي تباع السلع.

الإيجار المكتسب

تطلق على الإيراد التي تحصل عليه بعض المنشآت الفردية من تأجير جزء من عقاراتها للآخرين.

الفائدة المكتسبة

هي قيمة الفائدة على أوراق القبض كجزء من الأوراق التجارية وحساب الإيداع في البنوك والسندات الحكومية وغيرها من الأوراق المالية.

يتحقق الإيراد بصورة عامة ويثبت في السجلات المحاسبية في الوقت الذي تقدم فيه الخدمة إلى الزبون أو العميل، أو عند تسليم البضاعة المباعة. إن نقطة البيع هي النقطة التي يُعترف عندها بالإيراد، سواء تم تحصيله فوراً أم تم الوعد بتحصيله بعد فترة تتراوح بين أسابيع وشهور متعددة، يبيع فيها التاجر أو المنشأة لأجل. كما أن التحصيل الآجل يؤدي إلى زيادة حساب العملاء أو المدينين بقيمة العمولة المستحقة وزيادة حقوق الملكية بقيمة الإيراد المستحق. أما تحصيل مبلغ في شهر تالٍ مثلاً فإنه لا يمت إلى الإيرادات بشيء، إذ أنه مجرد زيادة حساب النقدية، ونقص حساب العملاء. فقد سبق أن تحقق الإيراد خلال الشهر الماضي. وهناك نوع آخر من المتحصلات النقدية لا يعد إيراداً كما هو الحال في الاقتراض، فالمنشأة قد تحصل على نقود بالاقتراض من بنك معين، والزيادة في عنصر النقدية في هذه الحالة سوف يقابلها زيادة في الالتزامات على شكل ورقة دفع تستحق للبنك، وعندئذ لا تتأثر حقوق الملكية بعملية الاقتراض.

المصروفات

هي تكلفة البضاعة والخدمات المستخدمة في عملية الحصول على الإيراد. ولولا المصروفات أو النفقات لا يمكن للمشروع الحصول على الإيراد. والأمثلة على ذلك:

- دفع رواتب الموظفين
- أعباء الإعلان
- خدمات الهاتف
- أعباء اهتلاك المبان
- المعدات المستخدمة في المشروع

وبعكس الإيرادات، تؤدي المصروفات إلى انخفاض حقوق الملكية.

يجب التمييز بين المصروفات والمدفوعات النقدية، رغم أن المصروفات قد تدفع نقدًا وعندها تعد المدفوعات دليلاً على حصول المصروفات، لكن قد يدفع المشروع مبالغ لا تمت إلى المصروفات بصلة. فقد تقوم الوحدة الاقتصادية بدفع \$100,000، مثلاً، تسديداً لديون سابقة للموردين مقابل مشتريات بضائع حصلت على الفترات المحاسبية السابقة. ومع ذلك فإن هذا التسديد لا يمثل مصروفًا، ولا يؤثر في الأرباح والخسائر. وتتركز المصروفات أو النفقات على عاملين هما:

- إنَّ الهدف من المصروف هو تحقيق الإيراد
- المصروف يؤدي إلى تخفيض حقوق الملكية

مثال: إن تسديد مبلغ \$100,000 يهدف إلى تخفيض الالتزامات وليس حقوق الملكية، كما أن عملية التسديد هذه لا تؤدي إلى تحقيق الإيراد.

المسحوبات

المسحوبات هي المبالغ التي يسحبها صاحب المشروع لصرفها على نفقاته الشخصية ونفقات أسرته. وهذه المسحوبات تسجل في حساب خاص، كذمة مدينة، وحساب النقدية دائنًا.

المقابلة بين النفقات والإيرادات

ترتبط المصروفات أو النفقات بعلاقة سببية مع الإيرادات فالمكتب العقاري مثلاً يضطر لاستخدام الهاتف لإبرام بعض الصفقات التجارية. وينبغي ملاحظة أهمية التوقيت عند المقابلة بين النفقات والإيرادات. فإن نفقات عام معين ترتبط مع إيرادات هذا العام نفسه للوصول إلى رقم الربح

السنوي. فلا يجوز أن نقارن مصروفات هذه السنة مع إيرادات السنة الماضية، نظرًا لعدم وجود علاقة بينهما.

أهمية الدخل

الربح أو الدخل هو الزيادة في ثروة المشروع خلال فترة من الزمن تُمثل سنة أو شهرًا .
ولما كان حساب حقوق الملكية يمثل ثروة المشروع، فإنه يتأثر مباشرة بالأرباح التي يحققها المشروع، فيزداد رصيده كلما ازدادت الأرباح، والعكس بالعكس.

فإذا اشترى المشروع قطعة من الأرض بمبلغ \$ 60,000، ثم باعها بمبلغ \$ 100,000 نقدًا، فإن هذه العملية تقدم دليلاً موضوعياً على أن المشروع أو المنشأة قد حصلت على أرباح قدرها \$ 40,000.

لتحديد صافي الدخل عن فترة معينة ينبغي قياس عنصرين أساسيين هما:
أولاً: سعر السلعة المباعة أو الخدمة المقدمة
ثانياً: تكلفة السلعة أو الخدمة المستخدمة

$$\text{الدخل أو الربح} = \text{الإيراد} - \text{المصروف}$$

قياس الإيرادات والمصاريف

- إن تسجيل الإيراد والمصروفات يستلزم تطبيق قواعد المدين والدائن التي عرفناها في السابق على النحو التالي:
- الإيراد يعادل زيادة في حقوق الملكية ويسجل دائئاً
 - النفقات أو المصروفات تعادل نقصاً في حقوق الملكية وتسجل مدينة

وإن تنوع طبيعة النفقات والإيرادات، وتكرارها في مشروعات الأعمال يقتضيان فتح حساب خاص لكل نوع من الإيرادات، وحساب خاص لكل نوع من النفقات، بحيث يختلف نوع هذه الحسابات باختلاف المشروعات وأحجامها وطبيعة أعمالها.